S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/991
18 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وجه الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1997/845) أرفق بها نص رسالة سُلمت إلي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ تضمنت دعوة حكومة المملكة المتحدة لممثلين للأمم المتحدة لزيارة اسكتلندا ودراسة النظام القضائي الاسكتلندي.

وبعد التشاور مع مجلس الأمن، قررت قبول دعوة المملكة المتحدة. وطلبت إلى الدكتور اينوك رامبتشينا، رئيس القضاة السابق في زامبيا، وإلى البروفسور هنري ج. شيرمرز الأستاذ في جامعة لايدن في هولندا القيام بالزيارة كممثلين عني.

وأحيل إليكم، وإلى أعضاء مجلس الأمن عن طريقكم، للعلم، نسخة من التقرير الذي قدمه الدكتور دامبتشينا والبروفسور شيرمرز عن النظام القضائي الاسكتلندي (انظر المرفق).

(توقيع) كوفي ع. عنان

201297 191297 191297 97-37371

المرفـق

تقرير مقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الدكتور إينـوك دامبتشينــا والبروفسـور هنـري ج. شيرمـرز عــن النظام القضائي الاسكتلندي

أولا - لمحة عامة عن النظام القضائي الاسكتلندي

تـُعرف المحكمة الجنائية العليا في اسكتلندا باسم "High Court of Justiciary" وتسمى فيما بعد (المحكمة العليا) ويوجد مقر لها في أدنبره، غلاسكو وفي مدن وبلدات رئيسية أخرى. ويوجد أيضا ٤٩ محكمة مفوض أمن وعدد كبير من المحاكم المحلية. وتتمتع المحكمة العليا لوحدها باختصاص النظر في بعض الجرائم الخطيرة مثل القتل والخيانة والاغتصاب. وتعمل أيضا (في محكمة مؤلفة من ٣ قضاة على الأقل) بصفة محكمة الاستئناف الجزائية الاسكتلندية. ولا سبيل للطعن بأحكام هذه المحكمة أمام مجلس اللوردات.

وتتناول محاكم مفوض الأمن أساسا الجرائم التي ترتكب داخل اختصاصها المكاني، وفي المناطق الواقعة داخل اختصاصها القضائي. وعلاوة على اختصاصها الجنائي، تتناول محاكم مفوض الأمن معظم الدعاوي المدنية.

وهناك نوعان من الإجراءات الجنائية - الإجراءات الرسمية والإجراءات الموجزة. ففي الإجراءات الرسمية المتخذة أمام كل من المحكمة العليا ومحكمة مفوض الأمن تجري المحاكمة أمام قاض وبحضور هيئة محلفين مؤلفة من ١٥ شخصا عاديا؛ وتـُبين الجريمة المزعومة في لائحة اتهام. ويبت القاضي في المسائل المتعلقة بالقانون وتبت هيئة المحلفين بالمسائل المتعلقة بالوقائع، وقد يـُتخذ الحكم بأغلبية بسيطة. وفي الإجراءات الموجزة المتخذة أمام كل من محاكم مفوض الأمن والمحاكم المحلية، يجري القاضي المحاكمة دون محلفين ويبت في المسائل المتعلقة بالوقائع والقانون على السواء. وتـُبين الجريمة المرتكبة في شكوى موجزة.

ومقاضاة الجرائم في المحاكم الاسكتلندية تجري على الملأ وتتخذ الإجراءات القانونية بشأنها بناء على طلب من رئيس النيابات العامة أو ممثله الحالي (المدعي العام المحلي) في كل منطقة من المناطق التي توجد فيها محاكم مفوض الأمن. ففي اسكتلندا لا تقوم الشرطة بالملاحقة القضائية. وتعتبر دائرة الخدمة المدنية التي يترأسها رئيس النيابات العامة والتي يؤدي مسؤولياته من خلالها، هي الدائرة الجنائية التي تمثل المقر الإداري الرئيسي لدائرة المدعي العام المحلي.

وتجري الملاحقة القضائية أمام المحكمة العليا بناء على طلب رئيس النيابات العامة أو الوكيل العام لاسكتلندا أو نواب المحامي العام الذين يـُعرفون أيضا باسم محامي التاج، ويوجد من هؤلاء ١٤ محاميا. وفي

جميع المحاكم الجنائية الأخرى يقوم المدعي العام المحلي مقام المدعي العام أو أحد نوابه في المناطق المزدحمة، وجميعهم من المؤهلين قانونا.

ويوفر تقرير الشرطة للمدعي العام المحلي معلومات مفصلة عن الجرائم المزعومة ويعود إليه قرار إجراء الملاحقة أم لا. وقد يتلقى تعليمات من محامي التاج بالنيابة عن رئيس النيابات العامة. ويكون الأخير مسؤولا أمام البرلمان.

ثانيا - الإجراءات السابقة للمحاكمة

ألف - التحقيق

تجري الشرطة التحقيقات الأولية، وهي تخضع لتوجيهات المدعي العام المحلي. ولا يحق للشرطة استجواب شخص معتقل. وإذا ما أراد مُعتقل ما أن يدلي طوعا بإفادة فعليه أن يقوم بذلك بواسطة تصريح يدلي به أمام مفوض الأمن أو بإفادة يدلي بها أمام ضباط شرطة لا علاقة لهم بالقضية.

وعندما تنتهي الشرطة من جمع أدلة كافية تُحيل القضية إلى المدعي العام المحلي الذي يقوم بدوره بإعداد ملف بها يسمى "التحقيق التمهيدي". والمدعي العام المحلي ملزم بحكم عمله باستكشاف أي سبيل ممكن للدفاع عن التهم الجنائية وعن أي دليل موات للدفاع عن المتهم وعليه أن يدخل أي مادة من هذا القبيل في ملف "التحقيق التمهيدي".

ويُرسل الملف، بناء على توصية منه - إلى الدائرة الجنائية في ادنبره التي تقرر بدورها ما إذا كانت ستلاحق القضية قضائيا، وأين ستفعل ذلك إذا قررت الملاحقة. وتتضمن لائحة الاتهام تفاصيل كاملة عن الاتهامات وقائمة بأسماء الشهود الذين سيستدعيهم المدعي العام وقائمة بجميع الوثائق وغيرها من المواد التي يعتزم المدعي العام الاستناد إليها. ومن ثم يحق لمحامي الدفاع أن يجري استبيانه الخاص للأدلة، بما في ذلك استجواب شهود الادعاء والرجوع إلى الوثائق والمواد.

باء - الاحتجاز

يمكن احتجاز المتهم فقط بناء على طلب من المدعي العام المحلي ويتعين أن يحال المتهم على الفور إلى إحدى المحاكم (المادة ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان). ووفقا للسوابق القضائية لمؤسسات حقوق الإنسان الأوروبية في ستراسبورغ، فإن عبارة "على الفور" تعني "في أقرب وقت ممكن" ولكن على أي حال في ظرف أربعة أيام. وبموجب القانون الاسكتلندي، فإنه يتعين أن يحال المتهم إلى محكمة مفوض الأمن في يوم العمل التالي، وتأمر محكمة مفوض الأمن عندئذ بالاحتجاز رهن المحاكمة.

وأي متهم بارتكاب جريمة خطيرة في لوكيربي سيحال أولا إلى محكمة مفوض الأمن في دمفريز. وفي غضون ذلك، فإن الشرطة ستتولى تقديم جميع الأدلة إلى المدعي العام المحلي. وإذا رأى أن الاحتجاز رهن المحاكمة مطلوب، فإن المدعي العام المحلي سيطلب إلى محكمة مفوض الأمن أن تأمر بهذا الاحتجاز. ولا يملك مفوض الأمن أي سلطة تقديرية في قضية قتل؛ ويتعين أن يأمر بالاحتجاز. وفي القضايا الأخرى، فإنه يمكن أن يأمر بالإفراج بكفالة. وعلاوة على ذلك، عندما يكون المتهم متهما بالقتل، فإنه يتعين أن تتم أي إجراءات أخرى لنظر الدعوى في المحكمة العليا. وفي هذه الحالة، ستكون في غلاسكو على الأرجح. وسيجري بالطبع احتجاز المتهمين في سجن بارليني، في غلاسكو أيضا. غير أنه من المحتمل، وإن كان الاحتمال أقل، أن تجري المحاكمة في المحكمة العليا في إدنبرة.

وفي جميع المراحل التالية للمثول المبدئي للمتهم أمام مفوض الأمن، يجري احتجاز المتهم في السجن وله حقوق واسعة النطاق في الاتصال والتشاور سرا مع مستشارين قانونيين بغرض إعداد دفاعه. ولا يمكن احتجاز أي متهم محال للمحاكمة بالفعل لمدة تزيد على ٨٠ يوما ما لم تصدر لائحة اتهام ضده خلال تلك الفترة. ولا يمكن احتجازه لأكثر من ١١٠ أيام ما لم يبدأ خلال تلك الفترة نظر قضيته. وفي حين أنه من المتاح للمدعي العام أن يطلب إلى المحكمة العليا تمديد فترتي الـ ٨٠ يوما و الـ ١١٠ أيام، فإن هذه التمديدات تُمنح عادة فقط في الممارسة العملية للمدعي العام عندما تنشأ بعض الظروف الاستثنائية التي تمنع من بدء المحاكمة أو عندما تكون المحكمة العليا قد أجلت المحاكمة لإتاحة فسحة من الوقت للدفاع للاستعداد.

ثالثا - إجــراءات المحاكمة

ألف - المحكمة العليا

تنعقد المحكمة العليا في جميع أنحاء اسكتلندا. وفي حين أن إدنبرة هي المقر الرئيسي للمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، فإن غلاسكو هي أكبر دائرة داخل النظام. ويرأس أول درجة للمحكمة العليا قاض مع هيئة محلفين مكونة من ١٥ شخصا عاديا. وتوجد محكمة غلاسكو في مبنى منشأ حديثا يتسم بالكفاءة جرى استكماله فقط منذ أربعة شهور مضت. وبالإضافة الى قاعتين للمحاكمة أكثر قِدَما، فإنها تضم أربع قاعات متماثلة للمحاكمة والتي يمكن أن تصلح للترجمة الشفوية، وتتسع لعدد كافٍ من المراقبين، وهي مزودة بمداخل ومخارج خاصة لأمن المتهم. ويمكن عزل إحدى قاعات المحاكمة (قاعة المحاكمة ٣) بالكامل عن بقية مبنى المحكمة العليا ومزودة بترتيبات أمنية خاصة. وكشفت معاينة زنزانات الاحتجاز عن وجود ترتيبات أمنية عالية، وزنزانات حديثة متسعة ومزودة بوسائل الراحة، ومرافق ممتازة للاجتماعات والمقابلات من أجل إجراء مشاورات بين المتهم ومحاميه.

باء - هيئة المحلفين

يجري اختيار هيئة المحلفين في اسكتلندا بطريقة عشوائية تماما. ويختار برنامج حاسوبي على نحو اعتباطي مجموعة المحلفين من جميع الناخبين المؤهلين في منطقة المحكمة. ويجري انتقاء المحلفين الفعليين من قائمة يتولى إعدادها كاتب المحكمة، وهو موظف مستقل بالمحكمة، وهي مستمدة من تلك المجموعة. ويمكن لأطراف الدعاوى الجنائية الاعتراض، بتقديم أسباب، على محلفين معينين، ويمكن للأطراف بموجب طلب مشترك إعفاء أي محلف بدون إبداء أي سبب. والأشخاص ذوي السوابق الجنائية الخطيرة غير مؤهلين للعمل كمحلفين والأشخاص من ذوي مهن معينة - مثل المحامين - غير مؤهلين للعمل كمحلفين. ولا يوجد أي نظام رسمي لفحص هيئة المحلفين في اسكتلندا، ولكن أي شخص لديه معرفة شخصية بوقائع القضية أو ذي صلة وثيقة بأحد أطراف الدعوى أو أحد الشهود ينبغي ألا يعمل كمحلف.

جيم - المحاكمة

بالرغم من أن بعض القضاة يفضلون توجيه حديث توضيحي قصير الى هيئة المحلفين، فإن الإدعاء أو الدفاع لا يدلي بكلمات استهلالية. وتبدأ المحاكمة بظهور شاهد الادعاء الأول في المكان المعد للشهود بالمحكمة وسيجري استجواب الشاهد بواسطة الادعاء ثم بواسطة الدفاع. وقد يوجه القاضي أيضا أسئلة لتبديد أي شك. وسيتبع نفس الإجراء بالنسبة لكل شاهد. وستختتم إجراءات الادعاء فور استدعاء جميع الشهود الذين يتعين على هيئة المحلفين النظر في الأدلة المقدمة منهم.

ونظرا لعدم وجود التزام من جانب المتهم بإثبات براءته، فإن المتهم غير ملزم بتقديم الأدلة. وإذا ما قدمت أدلة، فإن نفس الإجراء سيتبع، باستثناء أن الدفاع يستجوب الشهود المقدمين منه ويستجوبهم المدعي العام بعد ذلك.

وفور تقديم جميع الأدلة، فإن للمدعي العام وللدفاع الحق في توجيه كلمة الى هيئة المحلفين بالإشارة إلى النقاط التي يود أن تنظر فيها هيئة المحلفين في سبيل التوصل إلى قرار.

وبعد اختتام كلمتي الادعاء والدفاع، فإن من واجب القاضي الذي يرأس المحكمة أن يوجه هيئة المحلفين. وفي سياق التوجيه، قد يستعرض القاضي الأدلة ولكنه يكلف هيئة المحلفين أساسا بأنها سيدة الوقائع وأنه من واجبها تقييم مدى مصداقية الشهود ومدى موثوقية الأدلة وما هي الاستنتاجات المعقولة التي يمكن استخلاصها منها. ويترك القاضي جميع المسائل المتعلقة بالوقائع في مجملها لهيئة المحلفين. والسؤال الأخير المطروح على هيئة المحلفين هو ما إذا كان الادعاء قد أقام الدليل أم لا على إدانة المتهم بما يتجاوز أي شك معقول.

وسيوجه القاضي مع ذلك هيئة المحلفين إلى القانون الذي ينطبق على القضية. وسيشرح مبادئ القانون التي تنظم المحاكمات الجنائية. وهي تشمل ما يلي:

١ - أنه من المفترض أن كل شخص متهم بجريمة بريء حتى تثبت إدانته. وللمتهم الحق في أن يلتزم الصمت ولا يمكن استخلاص أي استنتاج عكسي من ممارسته لهذا الحق. وليس من المطلوب من المتهم أن يثبت أي شيء. ويلقى عبء الإثبات بالكامل على عاتق الادعاء.

٢ - أن معيار إقامة الدليل الذي يتطلبه القانون هو إقامة الدليل بما يتجاوز أي شك معقول. وإذا كان هناك في نهاية اليوم أي شك معقول فيما يتعلق بالإدانة، فإنه يتعين استفادة المتهم من الشك ولا يمكن إدانته.

٣ - أنه لا يمكن إدانة أي شخص بجريمة بناء على أدلة شاهد وحيد، ولا يهم مدى ما يبدو من مصداقية الشاهد. ويشترط القانون أن تستند الإدانة إلى أدلة معززة مستقلة.

٤ - أن هناك ثلاثة قرارات متاحة لهيئة المحلفين: الإدانة، وعدم الإدانة، وعدم وجود أدلة. وعدم الإدانة وعدم وجود أدلة هما قراران بالبراءة ويترتب عليهما نفس الأثر لأنه لا يمكن محاكمة المتهم مرة أخرى على هذه الجريمة. ويمكن للمحلفين أن يلجأوا إلى قرار بعدم وجود أدلة، ويخلص المحلفون بموجبه، بالرغم من كونهم غير مقتنعين ببراءة المتهم، إلى أن الادعاء لم يضطلع بعبء الإثبات بما يتجاوز أي شك معقول. وقد يُتخذ قرار الإدانة بالإجماع أو بالأغلبية، ولكن إذا كان القرار بالإدانة فيما يتعلق بأي إتهام، فإنه يتعين أن يؤيد هذا القرار ٨ محلفين على الأقل من بين ١٥ محلفا.

وفور انتهاء القاضي من التكليف، تدعى هيئة المحلفين إلى غرفة هيئة المحلفين لتعيين متحدث باسمها والنظر في اتخاذ قرارها. وفي هذا الصدد، فإنه يجري عادة عزل هيئات المحلفين في عزلة تامة فور تلقيهم للتوجيهات بالبدء في المداولات. والعزل خلال المحاكمة محتمل ولكنه صعب للغاية لفترات زمنية طويلة. ومع ذلك فإن المراقبة العلنية والسرية متاحة لكفالة سلامة المحلفين وحسن مسلكهم خلال إجراءات المحاكمة.

رابعا - الإجراءات اللاحقة للمحاكمة

ألف - إصدار الحكم

إن حكم الإدانة بالجريمة محدد بموجب القانون وهو السجن مدى الحياة. والحكم الأقصى بشأن الإدانة بالتآمر أو بالإخلال بقانون أمن الطيران هو السجن مدى الحياة. ويحق لقاضي المحاكمة أن يوصي بالفترة الدنيا التي لا يمكن خلالها إطلاق سراح شخص أدين بالقتل، وإلا فإن الموعد النهائي لإطلاق سراح المتهم يحدده وزير الدولة لاسكتلندا بناء على مشورة مجلس العفو المستقل لاسكتلندا وبعد تشاور يجريه مع القضاة ذوي الصلة.

باء - السجـــــن

وإذا حكم على المتهمين، فمن المحتمل أن يقضيا فترة حكمهما في مرفق احتجاز خاص تابع لسجن بارليني في غلاسكو. وجميع نواحي مرافق السجون، والزنزانات، والقواعد والأنظمة تفي بأحكام القانون الدولي، لا سيما الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

جيم - الاستئناف

يجوز لشخص أُدين بلائحة اتهام أن يستأنف قرار الإدانة، وحيث لا يحدد الحكم بموجب القانون، يجوز له أن يستأنف الحكم إلى المحكمة العليا التي تنعقد بوصفها محكمة الاستئناف الجزائية، التي لها سلطة إبطال حكم هيئة المحلفين وفسخ قرار الإدانة، أو الاستعاضة عنه بحكم إدانة معدل، أو الإذن بإقامة دعوى جديدة (أي إعادة المحاكمة) إذا اقتنعت بوجود إساءة في تطبيق أحكام العدالة. والاستئناف مرهون بمنح إذن من قاض فرد (غير قاضي المحاكمة) يجب أن يمنح إذنا بالاستئناف إذا اعتبر أن الوثائق، بما فيها مذكرة الاستئناف، تكشف عن أسباب وجيهة للاستئناف. وإذا رفض القاضي الفرد منح الإذن، يجب أن يدلي بالأسباب تحريريا ويجوز للمتهم أن يقدم طلبا إلى ثلاثة قضاة لمنحه الإذن بالاستئناف وهؤلاء سيطلبون تطبيق نفس الاختبار. ولا تعقد جلسة استماع شفوي فيما يتعلق بالإذن بالاستئناف، فتناوله يتم بناء على النظر في الأوراق. ولا يحق للتاج أن يقدم مذكرات بشأن مسألة الإذن بالاستئناف كما لا يحق للتاج أن يستأنف ضد البراءة، لكن رئيس النيابات العامة يستطيع أن يستأنف الحكم على أساس أنه حكم مخفف دون مبرر. وفي جميع مراحل أي استئناف للدعوى، يحق للمتهم أن يحظى بتمثيل قانوني.

وإذا مُنح الإذن بالاستئناف، يجري الدفاع عن الاستئناف شفويا أمام ثلاثة قضاة من محكمة الجنائية العليا، لكنه يمكن عقد محكمة أكبر إذا لزم استعراض القرارات السابقة للمحكمة. أما قرار المحكمة العليا التي تنعقد بوصفها محكمة الاستئناف الجزائية فهو نهائي ولا يمكن استئنافه إلى أي محكمة أخرى، لكنه يحق لوزير الدولة، إن رأى ذلك مناسبا، أن يحيل قضية ما إلى محكمة الاستئناف الجزائية، سواء أحصل استئناف من قبل أم لم يحصل، ويعامل الاستئناف بوصفه استئنافا جديدا. وإن سلطة وزير الدولة في إحالة الدعاوى إلى المحكمة لا بد من منحها إلى هيئة مستقلة، هي اللجنة الاسكتلندية لاستعراض الدعاوى الجنائية، التي سيتم إنشاؤها بمقتضى قانون الجريمة والعقاب (اسكتلندا) لعام ١٩٩٧ والتي لها سلطة التحقيق في احتمال وجود إساءة في تطبيق أحكام العدالة.

والقاعدة هي أنه إذا حصلت إساءة في تطبيق أحكام العدالة، فإن محكمة الاستئناف الجزائية تفسخ الحكم. وقد تأذن محكمة الاستئناف الجزائية بإعادة المحاكمة.

خامسا - الالتزامات الدولية للمملكة المتحدة

لقد أكدت المحاكم الاسكتلندية مرارا الشرط الأساسي للإنصاف في معاملة المذنبين المشتكى عليهم. والمملكة المتحدة هي طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيـــره من ضروب المعاملـــة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويحق للشخص المتهم أن يقدم شكواه إلى اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن أي انتهاك لحقوق الإنسان الخاصة به.

سادسا - الأمم المتحدة وسائر المراقبين الدوليين

ستوفر سلطات المحاكم الاسكتلندية داخل مرفق المحكمة الذي سيحاكم فيه المتهمان ما يلزم لمراقبي الأمم المتحدة ولعدد معقول من المراقبين الدوليين الذين يختارهم المتهمان و/أو السلطات الليبية كما ستوفر حيزا مكتبيا لهؤلاء المراقبين مع جميع التسهيلات المكتبية المعتادة، بما فيها خطوط الهاتف والفاكس.

وستكون جميع الأدلة التي يستمع إليها في المحكمة مسموعة لدى الجمهور، وسيستطيع أي مراقب دولي الحضور طيلة المحاكمة. وسيتم توفير أمن مادي إضافي، كالحواجز الزجاجية القوية مثلا لأمن المتهمين، حسب الاقتضاء، على ضوء تقدير مدى الخطر. وإذا لم يستطع المراقبون متابعة الدعوى، التي ستجرى باللغة الإنكليزية، يمكن توفير الترجمة الفورية إلى لغتهم أو لهجتهم، كما ستوفر الترجمة للمتهمين ولجميع الممثلين الفنيين الأجانب. ولا يسمح بالتصوير التلفزيوني في المحكمة إلا إذا وافق جميع الأطراف (أي القاضي والنيابة العامة والدفاع والشهود وهيئة المحلفين) على ذلك.

وفي السجن، لن يقيد وصول المحامين أو الوكلاء القنصليين، أو مراقبي الأمم المتحدة أو المراقبين الدوليين، شرط التقيد بالنظام العام للسجن (كترتيبات الوجبات وما إلى ذلك). وفي الأحوال المعتادة، تحق للسجين زيارات يومية لمدة نصف ساعة باستثناء أيام الأحد. وسيخضع جميع زوار المتهمين لإجراءات أمن مشددة قبل دخولهم إلى السجن. وزيارات المحامي والقنصل تكون في العادة معزولة عن أسماع أي من موظفي السجن. وقد لا يسمح للمتهمين الاتصال بالسجناء الآخرين لدواعي الأمن والسلامة.

وخلال فترة قضاء الحكم أو انتظار نتيجة الاستئناف يطبق النظام ذاته عموما، لكنه يمكن منح زيارات إضافية، ولا يحد من الزيارات القنصلية. ومرة ثانية، لن يحد من زيارات مراقبي الأمم المتحدة والمراقبين الدوليين، لكنها مقيدة باتباع نظام السجن وبحق السجينين برفض مقابلتهما.

سابعا - عوامل ملازمة

ألف - الدعوى المدنية

قد تنشأ الدعوى المدنية في حالة الحكم على المتهم بأنه غير مذنب. ففي حالة صدور الحكم بعدم الذنب، يصبح المتهم حرا في أن يُغادر منطقة ولاية المحكمة. وفضلا عن ذلك، لا يجوز، بموجب القانون الاسكتلندي، سَجن المتهم بسبب دين أو تخلف عن دفع أي أضرار قضت بها المحكمة المدنية.

وإجراءات الدعوى المدنية والجنائية في اسكتلندا متميزة تماما ولا يمكن في إجراءات الدعوى الجنائية إصدار أمر بالتعويض فيما يتعلق بوفاة. وتنفيذ أي دعوى مدنية هو من شأن أصحاب الدعوى ولا علاقة لها بالحكومة.

والمسائل المتعلقة بإصدار وإنفاذ أي حكم بالتعويض عن أضرار هي أمر متروك بكليته للإجراءات المدنية ولا علاقة له بالقضاء الجنائي أو النظام الجزائي. والسجن المدني لا ينطبق على أي دعاوى مدنية قد تنشأ عن قضية لوكربي. وأي قرار يتخذ في قضية مدنية (بما في ذلك القرار بالمسؤولية) لن يكون له أي شأن في الإجراءات الجنائية.

باء - الذيوع الضار وانتهاك حرمة المحكمة

المتهمون يكونون تحت حماية المحاكم في كل الأوقات. وقد ذكر استنادا إلى أعلى سلطة أن نظام القضاء الجنائي في اسكتلندا يعتمد في جوهره على افتراض أن المُحلفين الذين يُدعون إلى محاكمة شخص متهم يجب أن يصلوا إلى حجرة المحلفين بدون أن يكون لديهم أي علم أو انطباعات بأي وقائع، أو وقائع مزعومة، تتعلق بالجريمة المتهم بها. وأكدت المحكمة العليا أيضا أن من غير المرغوب فيه أن توضع الأدلة التي تجمعها الشرطة في متناول الجمهور من جانب السلطات الجنائية قبل محاكمة القضية. وفي أثناء سير الدعوى بالمعني المتصود في قانون انتهاك حرمة المحكمة الصادر عام ١٩٨١، فإن نشر أي مواد تجعل من المحتمل جدا أن يتعرقل بدرجة خطيرة أو يتضرر سير العدالة في إجراءات الدعوى المعنية قد يُشكل انتهاكا لحرمة المحكمة، بصرف النظر عن نية الناشر، ويجوز للمحكمة الجنائية العليا المعاقبة على هذا العمل باعتباره انتهاكا لحرمة المحكمة.

وتعتبر إجراءات سير الدعوى، لأغراض قانون انتهاك حرمة المحكمة الصادر عام ١٩٨١، قائما لفترة ١٢ شهرا تبدأ من تاريخ صدور الأمر بالاعتقال، وعلى الرغم من أن سيرها يتوقف إذا لم يتم القبض على المتهم خلال تلك الفترة، فإنها تعود إلى السير من جديد متى تم القبض عليه وتستمر حتى انتهاء الدعوى. ويجوز للمدعي العام أو المتهم أن يوجه انتباه المحكمة العليا إلى أي منشور يبدو أنه ضار بسير العدالة، ويجوز لقاضي الموضوع أن يتصرف من تلقاء نفسه فيما يتعلق بانتهاك حرمة المحكمة فيعاقب

على الانتهاك ويمنع نشر المادة التي اعتبرت انتهاكا لحرمة المحكمة. وعمليا، تبذل المحاكم الاسكتلندية منتهى الجهد للتصدي للأخبار الضارة من جانب وسائط الإعلام ومنعها أثناء سير الدعوى الجنائية، وخاصة أثناء المحاكمات الجنائية. وكذلك، يجوز للمتهم، قبل المحاكمة، أن يطلب إلى المحكمة العليا أن تعتبر أن من الظلم له أن يُحاكم بأن تهمة على أساس أن حقه في محاكمة عادلة قد تضرر بأخبار نُشرت قبل المحاكمة. وإذا قررت المحكمة أن الأمر كذلك فلن يُحاكم المتهم.

ثامنا - المحاكم ومرافق السجون وأحوالها(أ)

ألف - مخفر دمفريز للشرطة

جرى مؤخرا تجديد وتوسيع مخفر دمفريز للشرطة. ويحتجز السجناء في زنزانات مقاسها ٣X٢ أمتار بدون أي أثاث غير الفراش. وتوجد حمامات للاغتسال بالرشاش ولكن لا وجود لأي مرافق طويلة الأجل كقاعة للتلفزيون أو ساحة للتمارين. والزنزانات هي للاحتفاظ بالسجناء لفترة قصيرة - ليلة واحدة أو يوم نهاية الأسبوع. وهي لهذا الغرض كافية.

باء - محكمة مفوض الأمن في دمفريز

في محكمة مفوض الأمن في دمفريز توجد منطقة زنزانات للاحتفاظ بالمحتجزين أثناء انعقاد المحكمة. وهذه الزنزانات صغيرة، مساحتها ٢X١,٥ أمتار، وهي ملائمة لفترات قصيرة من الزمن - بضع ساعات على الأكثر.

جيم - سجن بارليني(ب)

يضم سجن بارليني وحدة منفصلة للمحتجزين الذين يشكلون خطرا أمنيا كبيرا - هي مرفق الاحتجاز الخاص. وتقع الوحدة داخل السجن ومحمية جيدا ضد المتسللين والفارين. وتتكون الوحدة من طابقين منفصولين بسُلم وأبواب مقفلة. وفي طابق واحد توجد ٥ زنزانات مقاس الواحدة منها ٢,٣٠X٣,٦٥ أمتار مجهزة بسرير وطاولة صغيرة وكرسي وموصولة بغرفة تواليت مقاسها ١,٢X١,٦ أمتار ومجهزة بمرحاض ومغسلة. والزنزانات مواجهة لممر يمكن فيه الوصول إلى حمامات الاغتسال بالرشاش وإلى مطبخ صغير

(أ) يتضمن التذييل الثاني قياسات ومخططات لطوابق المبنى.

(ب) بانتظار أو في أثناء المحاكمة، يحتمل احتجاز المتهمين في سجن بارليني. وإذا ما أدين المتهمان فقد يقضيا مدة سجنهما هناك أيضا.

وقاعة مشتركة أكبر منه مقاسها ٣,٦٥X٤,٥ أمتار، والقاعة خالية في الوقت الحاضر ولكنها ستجهز بتلفزيون ومناضد وكراسي وصحف، وما إلى ذلك. ويوجد للممر على طرفيه، بابان مقفلان، أحدهما يؤدي إلى مستشفى السجن والآخر إلى المخرج.

ويضم الطابق الثاني قاعة خاصة يستطيع فيها المحتجزون أن يتكلموا مع محاميهم أو قنصلهم الذي يستطيع أن يبقى معهم ما شاء من الوقت، وفيها يستطيعون التحدث مع أسرهم وأصدقائهم ومراقبيهم الذين يحق لهم البقاء معهم ٣٠ دقيقة إلا في أيام الأحد. ويفصل بين الزائرين والمحتجزين جدار زجاجي يمكن التحدث خلاله بواسطة ميكروفونات ومكبرات للصوت. ويحق للمحتجز أن يُرسل رسالة واحدة في اليوم على حساب السجن وله أن يتلقى عددا من الرسائل غير محدود. وتتاح لهم بعض الصحف بالمجان، ويمكن طلب الصحف الأخرى عن طريق هيئة السجن.

تُقدم إلى السجناء الأجانب دروس في اللغة الانكليزية بلا مقابل. ويمكن رفع الشكاوى إلى مفوض مستقل للشكاوى (أمين مظالم السجن) ولهذا أن يُقدم توصيات إلى السلطات. ويأتي إلى السجن، مرة كل أسبوعين على الأقل، عضو من اللجنة الزائرة. وهذه لجنة تتكون من مستشارين منتخبين من الحكومة المحلية. ويمكن أيضا رفع الشكاوى إلى اللجنة الزائرة. ويحق للسجناء أيضا الوصول إلى المحكمة إذا أرادوا إقامة دعوى على السجن أو على أشخاص في السجن.

وأبلغنا أن حراس الأمن التابعين للأمم المتحدة يسمح لهم أصولا بالدخول كمراقبين.

ويضم سجن بارليني نحو ٢٠٠ ١ سجين منهم ما بين ٣٠٠ و ٣٥٠ موقوفون فيه رهن المحاكمة.

لم نزر سوى مرفق الاحتجاز الخاص الذي لا يوجد فيه أي سجناء في الوقت الحاضر. وهذا المرفق يستوفي أعلى المعايير التي يمكن للمرء أن يتوقعها في أي سجن.

دال - المحكمة الجنائية العليا في غلاسكو

تعتبر المحكمة ومرافق الاحتجاز في غلاسكو ممتازة. فالمبنى حديث ومجهز بمرافق أمنية واسعة. وغرفة المحاكمة الثالثة مجهزة بوجه خاص للمحاكمات التي تتطلب أمنا مشددا وتتمتع بإمكانية العزل الكامل عن بقية مبنى المحكمة. ويمكن استبدال الزجاج الذي يفصل المتهمين عن شرفة الجمهور بألواح زجاجية أعلى. وتتسع شرفة الجمهور لـ ١٢٠ متعدا. وهناك مداخل ومخارج خاصة لسلامة المتهمين المحتجزين. ويوجد في زنزانات الاحتجاز ترتيبات أمنية متطورة وزنزانات كبرى وحديثة ومرافق مقابلات لإجراء مشاورات بين المتهمين ومحاميهم.

ويحظر بث المحاكمات المباشر بواسطة التليفزيون. ولا يسمح بالتصوير التليفزيوني في المحكمة لبثه فيما بعد إلا بموافقة القاضي والمدعي العام والدفاع والشهود والمحلفين، إذا كانوا سيصورون. وإذا

كان هناك مرافعات جدية بديلة، يرفض القاضي التصوير التليفزيوني. وهناك دائرة تليفزيونية مغلقة إلى غرفة منفصلة يمكن استخدامها في حالة تعذر الاستماع إلى الشهود في المحكمة لأسباب أمنية.

ويتم استقبال الشهود في إحدى غرف الشهود المنفصلة الأربع التي يتسع كل منها لأربعة عشر مقعدا. وليس في غرف الشهود داخل المبنى أي نوافذ. وترتبط عبر ممر يحتوي على مراحيض منفصلة.

هاء - المحكمة الجنائية العليا في إدنبره

يمكن للمحكمة الجنائية العليا أن تنظر في القضية في إدنبره. وقد تم تجديد مرافق المحكمة مؤخرا. وهناك غرفة للمحاكمة تحتوي على جميع المرافق الحديثة، وتتسع لـ ١٠٠ مقعد في شرفة الجمهور. بيد أنه ليس بالإمكان فصل هذه الغرفة تماما عن أجزاء المبنى الأخرى. ولذلك، فإنه ينبغي حجز المبنى بكامله لإجراء أي محاكمة تتسم بخطر شديد من الناحية الأمنية. وعلاوة على ذلك، فإن المبنى محاط بطرق دائمة الحركة. ولهذه الأسباب، فإن المحكمة في غلاسكو هي على ما يبدو أكثر الأماكن ملاءمة لإجراء المحاكمة.

تاسعا - الاستنتاجات

بالاستناد إلى ما تقدم، فإننا نستنتج أن المتهمَين سيحصلان على محاكمة عادلة بموجب النظام القضائي الاسكتلندي. وسيتم حماية حقوقهم أثناء الإجراءات السابقة للمحاكمة وأثناء المحاكمة وما بعدها وفقا للمعايير الدولية. وسيتاح للأمم المتحدة وغيرها من المراقبين الدوليين الحضور بصورة كاملة وميسرة. ولا تخل المحاكمة بواسطة محلفين بحق المتهمين في محاكمة نزيهة. بيد أنه إذا تمكن المتهمان من الإثبات بشكل معقول أنه سيتم الإخلال بحقهما في محاكمة نزيهة من جراء إجراء المحاكمة بواسطة محلفين، فإننا نقترح بحث فكرة التخلي عن المحلفين مع حكومة المملكة المتحدة.

بكل احترام،

(توقيع)
الدكتور إينوك دامبتشينا

(توقيع)
البروفيسور هنري ج. شيرمرز

التذييل الأول

الأسماء والأماكن

الأسمـــــاء

الرايت أونرابل روبـن كوك، عضو البرلمان،
وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث
الرايت أونرابل اللورد هاردي، مستشار الملكة ورئيس النيابات العامة
الأونرابل اللورد سذرلاند، مستشار الملكة، وعضو مجلس القضاء الأعلى
الرايت أونرابل اللورد مكلاسكي مستشار الملكة، وعضو مجلس القضاء الأعلى
السير فرانكلين بيرمان مستشار الملكة، المستشار القانوني لوزارة الخارجية والكمنولث
السيد جون فونبلانك، مدير القضايا العالمية
السيد نورمان مكفادين، نائب ممثل التاج
السيد مايك يوارت، الرئيس التنفيذي، دائرة المحكمة الاسكتلندية
السيد توم فيف، نائب رئيس قلم السلطة القضائية
السيد جون أتكنسون، المشرف على المشاريع، دائرة المحكمة الاسكتلندية
السيد جون دورنو، مدير الاحتجاز، دائرة السجون الاسكتلندية
السيد روجر هوتشين، حاكم، دائرة السجون الاسكتلندية
السيد أليستير ت. كامبل، مستشار الملكة، نائب المحامي العام المحلي
السيد كولين ج. م. سذرلاند، مستشار الملكة، خازن هيئة المحامين العامين
السيد جون دن، النائب الرئيسي للمدعي العام المحلي

الأماكـــــن

وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث في لندن
إدارة رئيس النيابات العامة في لندن
مركز شرطة دمفريز
محكمة مفوض الأمن في دمفريز
المحكمة الجنائية العليا في غلاسكو
المحكمة الجنائية العليا في إدنبره
المكتب الاسكتلندي في غلاسكو
مقر البرلمان في إدنبره
سجن برليني

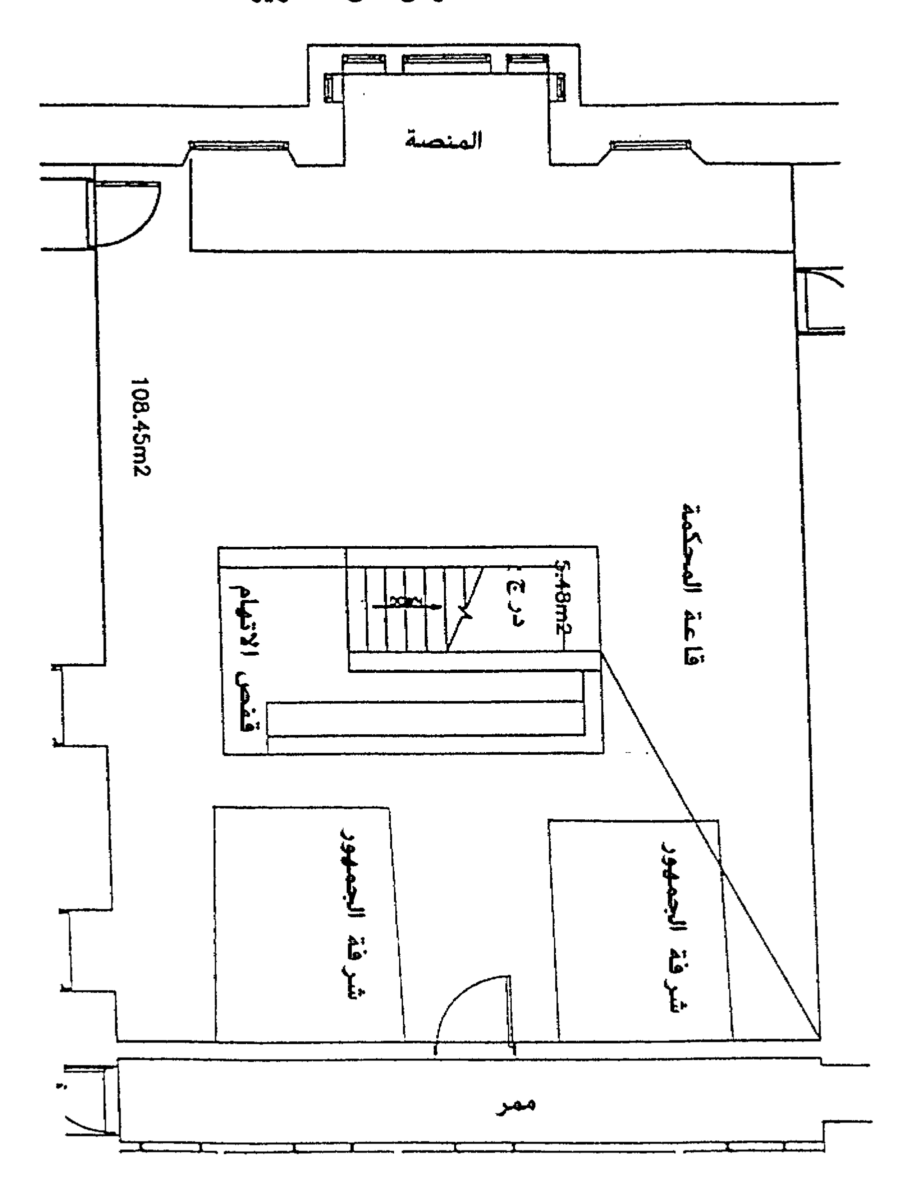
التذييل الثاني

المخطط والمقاييس

(أ) محكمة مفوض الأمن في دمفريز
(ب) مرفق الاحتجاز الخاص في سجن برليني[أ]
(ج) المحكمة الجنائية العليا في غلاسكو
(د) زنزانات الاحتجاز التابعة للمحكمة الجنائية العليا في غلاسكو
(هـ) المحكمة الجنائية العليا في إدنبره

(أ) لأسباب أمنية، اعتذرت سلطات السجون الاسكتلندية عن توزيع مخططات مرفق الاحتجاز الخاص في سجن برليني.

ألف - محكمة مفوض أمن دمفريز



قاعة محكمة دمفريز - المقياس ١: ١٠٠

الأبعاد الإجمالية	الطول:	١٢,٩ م
	العرض:	٩,٢ م
مقصورة المحكمة - من المنصة	الطول:	٤ م
إلى قفص المتهمين	العرض	٩,٢ م
المساحة المخصصة للجمهور	الطول:	٣,٨ م
	العرض:	٩,٢ م

باء - مرفق الاحتجاز الخاص في سجن برليني

مرفق الاحتجاز الخاص

مجمل أماكن الإقامة

تتكون أماكن الإقامة التي تم تجديدها منذ ٦ سنوات تقريبا مما يلي:

الطابق الأرضي

الدخول إلى الوحدة هو عبر دهليز يمكن عبره للدخول إلى الطابق الأرضي إلى ممر مركزي تتفرع منه منطقة المطبخ المجهز تجهيزا كاملا بمساحة قدرها ٣,٦٥ متر x ٣,٥٥ متر تقريبا.

وهناك غرفة تبلغ مساحتها ٤,٥٠ متر x ٣,٦٥ متر تقريبا ستُستخدم لأغراض الزيارة. وبالإضافة إلى ذلك هناك مراحيض للرجال والنساء ومخزن لأدوات التنظيف.

الطابق الأول

هناك ٥ زنزانات تبلغ مساحة كل منها ٣,٦٥ متر × ٢,٣٠ متر ويبلغ ارتفاع سقفها ٢,٥ متر وملحق بها منطقة للمرحاض تحتوي على مرحاض وحوض مغسلة مزود بالمياه الباردة والساخنة. وتبلغ مساحة منطقة المرحاض ١,٦٠ متر × ١,٢٠ متر.

وهناك غرفتان نهاريتان تبلغ مساحة الأولى ٣,٦٥ متر × ٣,٥٥ متر والأخرى ٣,٦٥ متر × ٥,٢٠ متر. ويلحق بكل منهما مرافق تحتوي على مرحاض وحوض مغسلة مزود بالمياه الباردة والساخنة. وتبلغ مساحة المرافق الملحقة حوالي ١,٦٠ متر × ١,٢٠ متر.

وفي هذا الدور، يوجد مطبخ مجهز تجهيزا كاملا تبلغ مساحته ٣,٦٥ متر × ٢,٤٠ متر تقريبا.

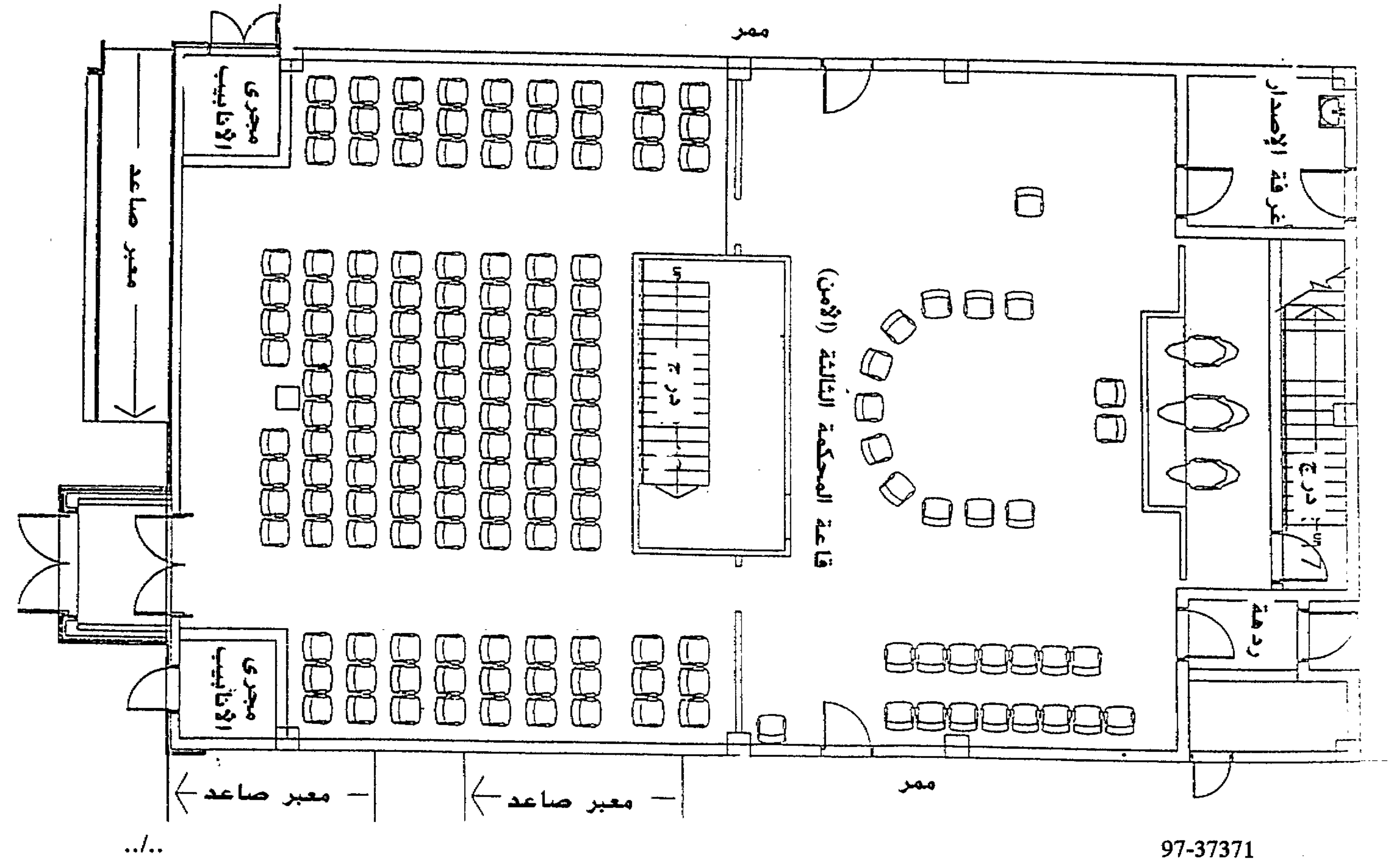
وهناك غرفة للاغتسال بالرشاش تبلغ مساحتها ٢,٣٠ متر × ١,٢٠ متر تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك غرف متنوعة أخرى، ومناطق للتخزين العام ومنطقة مكتب.

جيم - المحكمة الجنائية العليا في غلاسكو

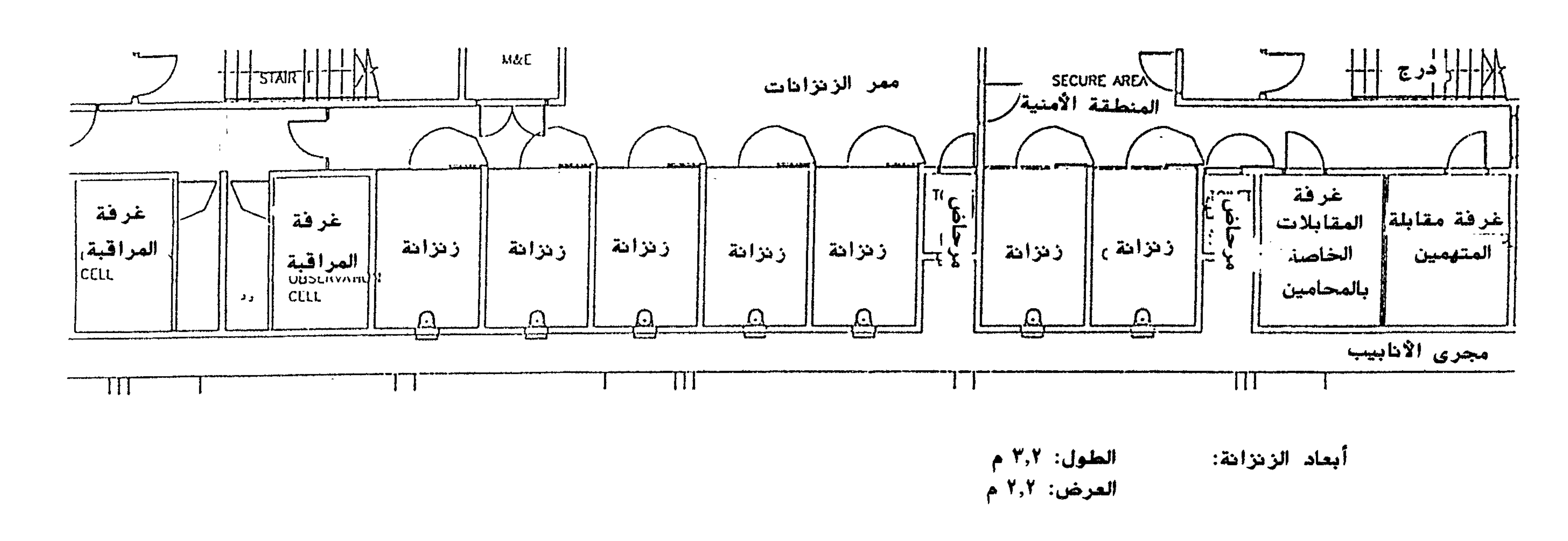
الأبعاد الإجمالية	الطول: ١٨,٦ م	
	العرض: ١٢ م	
متصورة المحكمة - من المنصة إلى قفص المتهمين	الطول: ٧,٥ م	
	العرض: ١٢ م	
المساحة المخصصة للجمهور:	الطول: ٩,٣٠ م	
	العرض: ١٢ م	

إمكانيات الجلوس

قاضي	٣
كاتب المحكمة	٢
ممثلون قانونيون	١٨
محلفون	١٥
متهمون	٥
الجمهور	١٢٠
الصحافة	٦
مرشدون اجتماعيون	٦



دال - زنزانات الاحتجاز في المحكمة الجنائية العليا في غلاسكو



أبعاد الزنزانة: الطول: ٣,٢ م
العرض: ٢,٢ م

هاء - المحكمة الجنائية العليا في أدنبرة

الأبعاد الإجمالية	الطول: ١٨,٤ م
	العرض: ١٢,٦ م
مقصورة المحكمة من المنصة إلى قفص المتهمين	الطول: ٨ م
	العرض: ١٢,٦ م
المساحة المخصصة للجمهور	الطول: ١,٦ م
	العرض: ١٢,٦ م
	يخفض إلى ٧,٩٨ م

إمكانيات الجلوس

قاضي	٥
كاتب المحكمة	٢
محلفون	١٥
ممثلون قانونيون	٦٣
متهمون	٢٠
جمهور	١٠٠
صحافة	٦
مرشدون اجتماعيون	٦

